قبل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا
باعتباره في نفسه انتهى كلامه فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب لتحصل
معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو الة الملاحظة لا
لان الواضع اشترط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه ولو لم يشترط
ذلك لامكن فهم معناه بدون ذكر متعلقه والحكم عليه او به في نفسه فانه لا يرجع
الى طائل وايضا فيلزم على هذا الاشتراط في الحروف سوى التزام ذكر
المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بينهما وبين الاسماء اللازمة الاضافة فما
الفرق الذي ذكروه بان ذكر المتعلق في الاسم لحروف لاجل الدلالة وفي تلك
الاسماء لتحصيل الغاية التي هي التوصل بحكم واما بيان عموم الوضع في كلمة لفظ
من فهو ان الواضع تصفل معنى الابتداء مطلقا وهو مشترك بين الابتداءات
المتخصصة التي كل منها ملحوظ تبعا ووضع لفظ من كل منها وقس على هذا سائر
الحروف بخلاف الاسم والفعل فان معنى الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية و
الفعل وان كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية غير صالح للحكم عليه وبه
الا ان جزء معناه اعني الحدث مستقل بالمفهومية والحاصل ان قام مثلا يدل
على حدث وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله اعني النسبة الحكمية
الخبرية فانها ملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها والة في تعريف حالتيها الا ان
احدها متعين بدلالة اللفظ والاخر وان كان متعينا في نفسه بوجه ملحوظ اجماليا
الوجه والا لما امكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه فلا يتحصل
الجزء الا بملاحظة الفاعل فلا بد من ذكره كما هو حال متعلق الحرف فالفعل
باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشئ نعم
جزؤه اعني الحدث وحده ما خوذ في مفهوم الفعل على انه مسند الى شئ
اخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف ولم يبلغ
الى مرتبة الاسم فان قلت لم جعل النسبة التامة مضمونا الى المنسوب وجعل
المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تضم الى المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما
والاختصاص لها قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة

بالمنسوب

بالمنسوب اليه كالابوة قائمة بالاب المتعلقة بالابن فان قلت كان مجموع
الفعل والفاعل في مثل قام يستفاد منه نسبة غير مستقله وطرفان
كذلك نحو قائم فلم جاز كون الصفة محكوما بها او محكوما عليها دون الفعل
اجيب بان النسبة في الفعل نسبة تامة منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها
اصلا والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة
المعتبرة فيها نسبة قيديه غير تامة لاتقتضي انفراد المعنى غيره وعدم
ارتباطها والا تكون هي ايضا مقصودة بالافادة من العبارة فلهذا جاز
ان يلاحظ جانب الذات فيجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصفية فيجعل
محكوما بها واما النسبة فيها فلا يصلح للحكم عليها او بها فان قلت ما ذكرته من
ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح ان يكون محكوما به ينافي ما ذكره النحاة
من ان المسند في قولنا زيد قام ابوه هو الجملة الفعلية اجيب بان المقصود
ههنا حكمان احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني ان زيدا قائم الاب
ولا شك ان هذين الحكمين ليسا مفهومين صريحا من هذا الكلام بل المقصود
الاصلي احدهما والاخر مفهوم التزامي فاذا كان المقصود هو الاول
فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو
لتعيين المحكوم عليه وان كان المقصود الثاني فالمسند هو القائم المقيد
بالاب لا يرى انك لو قلت قام ابو زيد وأوقعت النسبة بينهما لم ترتبط
بغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه ايضا كذلك لم ترتبط زيد ولم يقع
خبر اعنه ومن ثمة تسمع النحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام
تجربده عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد وايراد الضمير الدال
على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع الايقاع المتبين الخامس فقد عرفت
مما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل
الجنوبون حد وا الفعل بانه ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
الثلثة واورد عليه ان ضاربا يصدق عليه هذا الحد وليس بفعل
فالحد ليس مانعا وفيما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم انه